الدكتور عبدالمحسن بن فهد المارك
سفير المملكة العربية السعودية لدى مملكة البحرين

العلاقات بين السعودية والبحرين قائمة على المحبة والاحترام المتبادل

يطيب لي بمناسبة ذكرى إحدى عشر عاماً على تقلد جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة مقاليد الحكم ملكاً لمملكة البحرين الشقيقة ومن خلال عقد من الإنجازات العظيمة لجلالته، حيث يأتي الاحتفال بعيد جلوس جلالته العاشر تزامناً مع اليوم الوطني التاسع والثلاثين أن أعرب باسم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز –حفظهم الله– لجلالة الملك حمد بن عيسى بن سلمان آل خليفة ملك مملكة البحرين الشقيقة ورئيس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة وولي العهد نائب القائد الأعلى ورئيس مجلس التنمية الاقتصادية صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة –حفظهم الله– والأسرة الحاكمة في البحرين والشعب البحريني النبيل عن فائق التهاني القلبية الخالصة بهاتين المناسبتين الوطنيتين الغاليتين سائلاً المولى عز وجل أن يحفظ جلالته وأن يديم عليه موفور الصحة والسعادة لمواصلة مسيرة الخير والازدهار لمملكة البحرين وشعبها الشقيق التي قادها جلالته خلال العشر سنوات الماضية بكل حكمة واقتدار واستطاعت معه مملكة البحرين وفى وقت قصير من عمر الأمم أن تسير في الاتجاه الحضاري والمتسارع منذ انطلاق مباركة من جلالته لميثاق العمل الوطني العام 2000م وحتى تحقيق مضامين الرؤية الاقتصادية 2030 التي دشنها جلالة الملك المفدى العام الماضي.

مؤكداً بأن العلاقات بين البلدين الشقيقين قائمة على المحبة والاحترام المتبادل بن القيادتين والشعبين الشقيقين في جميع المجالات, وفقاً للأسس المتينة والمتميزة التي بناها الأجداد والتي لازالت مستمرة ولله الحمد في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وجلالة الملك حمد بن عيسي الذين يحرصان على ازدهارها وتطورها على الصعيد الثنائي وعلى صعيد مجلس التعاون الخليجي وكما تمر العلاقات حالياً بين البلدين في أزهي مراحلها الأمر الذي سينعكس علي المصلحة المشتركة للبلدين الشقيقين كما أن هذه العلاقة تعتبر مثالاً يحتذي به لما ينبغي أن تكون علية العلاقات العربية–العربية، حيث أنها نابعة من رؤية صادقة ومخلصه من خادم الحرمين الشريفين وجلالة ملك مملكة البحرين –حفظهما الله– في ازدهار بلديهما وبلدان منطقة الخليج العربي والأمتين العربية والإسلامية ورفاهية مواطنيهم وزيادة التواصل بينهم في كافة الجوانب ما ينعكس على البلدين الشقيقين تقدماً وازدهاراً.

ويسعدني أيضاً بهذه المناسبة العزيزة التعبير عن عميق اعتزازي وأعضاء سفارة المملكة العربية السعودية لدى مملكة البحرين الشقيقة بما حققته مملكة البحرين من تطور وإنجازات ومكاسب تاريخية واضحة وجلية للعيان في هذه المرحلة المهمة من مراحل نهضة وعزة مملكة البحرين في ظل قيادته الحكيمة.

وستواصل السفارة إن شاء الله بذل المزيد من العطاء تحقيقاً لرؤية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ورؤية جلالة الملك حمد بن عيسى –حفظهم الله– من تعزيز وتطوير العلاقات الممتازة والمميزة بين البلدين النابعة من حرصهم –حفظهم الله– نحو الدفع والارتقاء بالعلاقات في كافة المجالات وعلى جميع الأصعدة والتي لا تعكرها الشوائب ولله الحمد لأن النوايا بين القيادتين صافية خالصة صادقة ومبنية على القيم العربية والإسلامية الأصيلة وبمحبة غامرة تجمع بين الشعبين الشقيقين الأمر الذي باركه الله عز وجل ودعم ومتن تلك العلاقات الأصيلة الطيبة.

وليد نويهض
walid.noveihed@alwasatnews.com

السودان على كف تقسيم

ترجح مختلف الاستطلاعات احتمال انفصال الجنوب عن السودان وتشكيل دولة مستقلة عاصمتها جوبا. المشكلة الآن ليست في الانفصال الذي باتت حكومة الخرطوم على قناعة بحصوله وإنما في المضاعفات المترتبة عنه. فهل تمر الخطوة بسلام وتنتقل الدولة الجديدة إلى التأقلم في محيطها والتعايش مع السودان أم أنها ستدفع العلاقات الثنائية إلى التأزم وإشعال حرب حدود معطوفة على اقتتال أهلي بين قبيلة المسيرية العربية وقبيلة الدينكا نقوك في إقليم أبيي؟

المؤشرات المرصودة تذهب إلى ترجيح فرضية العنف لكون الاختلاف لا ينحصر في «حق الشعوب في تقرير مصيرها» وإنما في مصير الشعوب بعد تقرير حقها. والاختلاف عادة على الحق يجرجر الشعوب إلى الاقتتال لتقرير المصير. وهذه الصورة الداكنة للوضع في السودان تعكس في النهاية طبيعة النسيج الاجتماعي الذي تتكون منه الجماعات الأهلية. والنسيج في تركيبه الفسيفسائي الملون من أجناس وأعراق وقبائل وثقافات وأنماط معاش تتراوح بين الاستقرار والترحال وبين الزراعة والرعي يتضمن صواعق تفجير تضع أعالي وادي النيل على كف التقسيم.

هذا التنوع في تكوين السودان المعطوف على انتماءات جهوية وولاءات عابرة للحدود وهويات صغيرة محكومة بتقاليد محلية، شكل سابقاً عقبة في مسار التوحيد ويرجح أن يلعب دوره الآن في تعطيل إمكانات التقسيم من دون عنف. فالتنوع القائم في السودان تاريخي ويتوالد زمنياً بحكم المصاهرة والتنقل ما أدى جغرافياً إلى تداخل مصالح الولايات بسبب طبيعة غنى الأرض بالمياه أو بسبب حاجات الناس إلى بعضها.

التداخل ضمن التنوع أعطى وظيفة لكل جماعة أهلية ما ساهم أحياناً في تفجير خلافات مسلحة وأحياناً أخرى في تشكيل اتفاقات وتعهدات تضمن توزيع مصادر المياه وحرية الارتحال وحق الرعي في المناطق الخصبة. وبحكم تراكم العادة تحولت هذه التفاهمات الشفهية إلى تقاليد يصعب تجاوزها بسهولة ومن دون الانزلاق نحو العنف.

الانفصال في حال تم إقراره في مطلع السنة المقبلة قد يكون خطوة في إطار حركة تشرذمية تؤطر الانقسامات المتوارثة في هياكل سياسية متضاربة في مصالحها المحلية. وهذا الأمر في حال حصل سيؤدي إلى تفريع الأزمة السودانية ونقل التعارض بين الحكومة المحلية في الجنوب والحكومة المركزية في الشمال إلى تضادات بين حكومة جوبا المستحدثة والقوى المحلية التي تتشكل منها «الدولة المستقلة».

انتقال الأزمة بين المركز والأطراف إلى اقتتال محلي بين الأطراف والأطراف سيرفع من درجة الاحتقان وربما يؤدي إلى نهوض حركات ارتدادية تتراوح بين دعوة للعودة إلى الوحدة مع الشمال وبين دعوات تطالب بنشر ثقافة الانفصال وإعادة رسم خريطة السودان بما يتوافق مع تلك الصورة الفسيفسائية التي تعني نشوء عشرات الدويلات المشابهة لتلك التي استقلت في الجنوب.

مشكلة السودان لن تتلاشى وتضمحل سلمياً بعد إعلان انفصال الجنوب وإنما يحتمل أن تكون بمثابة حجر الدومينو الذي إذا سقط الأول تساقطت خلفه عشرات الأحجار إلى أن تهدأ الحركة على أنقاض المجموع العام. وهذا الاحتمال ليس مستبعداً إذ أشارت إليه تقارير منظمات دولية تابعة للأمم المتحدة تعمل في الجنوب وتصريحات كبار المسئولين في الولايات المتحدة والخرطوم وجوبا وأبيي ودارفور.

انفصال الجنوب ليس حلاً ولا نهاية مشكلة متراكمة لأنه يقع في أرض خصبة بالتناقضات الملونة بقوس قزح من الجماعات الأهلية المتجاورة والمتشابكة ميدانياً. وهذا التداخل في التنوع عطّل سابقاً الوحدة (الاتحاد) وسيساهم في الطور الراهن في عدم تسهيل مهمة الانفصال نظراً لصعوبة تفكيك المصالح من دون قهر فئة أو التمييز ضد فئة أو استبعاد أخرى عن المشاركة أو التصويت في «حق الشعوب في تقرير المصير».

الواقع السوداني تاريخي – جغرافي وليس جديداً وهو يعود إلى زمن غابر سابق للاستعمار الحديث. بريطانيا لم تختلق الأقوام والقبائل والألوان والثقافات والعصبيات، فهي كانت موجودة قبلها بقرون، ولكنها استغلتها وتلاعبت بها واستفادت منها واستخدمتها لتعزيز التفرقة والكراهية حتى تضمن لوجودها وحكمها مدة أطول.

الانتداب البريطاني ليس نزيهاً كما يقال بل إنه تعمّد منذ العام 1902 عزل الجنوب عن الشمال حين اشترط على المبادلات التجارية أن تستخدم الإنجليزية لغة في التخاطب ومنع تجار الشمال من اعتماد اللغة العربية في التعامل اليومي وفتح الباب أمام بعثات التبشير لنشر المذهب الانغليكاني لفصل ثقافة الناس عن المحيط الجغرافي وجعلها غريبة عن البيئة الجامعة لسكان المناطق. كذلك ابتدع الانتداب في العام 1922 ما أطلق عليه «قانون المناطق المقفلة» الذي وضع الحواجز بين المناطق والولايات وبرر نهوض سلطات محلية (حكم ذاتي) تمارس صلاحيات خاصة في الأقاليم تفصلها عن المركز. وأدى هذا التفصيل إلى نمو نزعات انفصالية تعتمد على قوى محلية تطالب بتكوين حكومات مستقلة تتمتع بصلاحيات استثنائية أعلى من القوانين الاتحادية.

هذه المقدمات التاريخية التي بدأ بتأسيسها الاحتلال البريطاني تشبه كثيراً تلك السياسات والقوانين التي اعتمدها الاستعمار الأوروبي (الفرنسي، الهولندي، البلجيكي، الإسباني، البرتغالي، الإيطالي والانجليزي) في آسيا وإفريقيا حين أخذ يستخدم العصبيات القديمة والمتوارثة كتشكيلات سياسية يمكن توظيفها في دفع العلاقات الأهلية إلى مزيد من التفكك أو التصادم. فهذه الدول الأوروبية لم تخترع الانقسامات ولكنها نجحت في تحويلها من تعارضات طبيعية عفوية إلى تناقضات عنيفة في تعاملها اليومي سواء على مستوى التبادل التجاري أو على صعيد التنافس على المناطق الخصبة للرعي أو في إطار الممرات الطبيعية للارتحال والانتقال بحثاً عن الرزق أو مساقط المياه.

مشكلة السودان مركبة وليست بسيطة وهي تحتاج إلى آليات أخرى غير الانفصال حتى تستطيع التحكم بالأزمات العنقودية ومنعها من الانفراط وتدحرج كراتها من دارفور في الغرب إلى الاستوائية وبحر الغزال وأعالي النيل في الجنوب إلى كردفان من الشمال والغرب وصولاً إلى كيسان وكسلا في الشرق. وهذه الآليات لابد أن تبدأ منظومتها بالعمل من أبيي حتى تكون فاعلة ميدانياً باعتبار أن هذه المنطقة ستكون بمثابة صاعق التفجير بين المسيرية العربية والدينكا الإفريقية في حال فشلت الأطراف المعنية في التوصل إلى اتفاق يضمن حق الجميع في التصويت، ويعطي أفضلية للاتفاقات والتعهدات القديمة على تلك التقسيمات التي قد يسفر عنها الاستفتاء وما سيخلفه من مضاعفات أهلية وارتدادات دموية.

عزيزي «المسئول» العربي!

سليمان الهتلان
إعلامي سعودي

عزيزي «المسئول» العربي:

أرجو أن تتقبل برحابة صدر بعض التساؤلات العابرة من «مواطن عربي عابر» راجياً منك ألا يذهب بك فكرك العميق إلى البعيد فتظن أنها –وأستغفر الله من كل إثم عظيم– شك في نزاهتك وأمانتك ووطنيتك!

عزيزي «المسئول» العربي:

أعرف جيداً أنك تسافر كثيراً إلى أميركا وأوروبا واليابان وسنغافورة وماليزيا ودبي وغيرها، مرات في رحلات عمل ومرات مع العائلة الكريمة وغالباً في اليوم ذاته الذي تبدأ فيه إجازات مدارس الأبناء حماهم الله من كل سوء. من هذه الأسفار الكثيرة أستأذنك أن أشاطرك بعض الأسئلة:

عزيزي «المسئول» العربي:

ألم تتوقف لحظة وأنت – مثلاً – تسير في الهايد بارك فتستفزك «الحمية الوطنية» لتسأل نفسك: ما الذي يمنع أن يكون في كل مدينة من مدن بلادي حدائق واسعة ولو بربع مساحة الهايد بارك؟ ألا يفرح من في مكانتكم أن يجد الناس في بلاده حدائق عامة تجمل المدينة وتلطف جوها وتمنح الناس فيها فرصة للرياضة وتقلل من أمراض القلب والاكتئاب والسمنة الزائدة؟

طيب، لنفرض أنك، يا عزيزي «المسئول» العربي، لا تجد الوقت للتفكير في صحة مواطنيك أو في شكل مدينتك. أنت نفسك، ألا يسرك أن تسكن في مدينة تُجملها الحدائق العامة وتجد فيها فرصة للترفيه عن نفسك وعن عائلتك خاصة أن من في مثل موقعك مزحوم بهموم الوظيفة وعلاقاتها ومشكلاتها؟

عزيزي «المسئول» العربي:

وبما أنك كثير الأسفار، ألم تحرك فيك ساكناً تلك المطارات الأنيقة والمرتبة أجمل ترتيب وبأنظمة حديثة لا تسمح بتكدس المسافرين في طوابير طويلة ولا تصيب المرء المتعافي السليم بأمراض الربو وأنفلونزات البقر والدجاج والخنازير؟ ألم تسأل نفسك، عزيزي المسئول العربي، السؤال نفسه الذي يسأله الملايين من مواطنيك: لماذا مطاراتهم، في الشرق وفي الغرب، نظيفة منظمة أنيقة ومطاراتنا تعيسة كئيبة مركبة؟

ألم تلحظ، عزيزي «المسئول» العربي، أن تلك المطارات الكثيرة، خارج وطنك، قليلاً ما يتوقف فيها سلم كهربائي وفيها من الأسواق الحرة الكبيرة والمطاعم والمقاهي الجميلة ما يفتح نفس مسافر مثلك للتسوق وقضاء وقت ممتع حتى آخر دقيقة؟ ألم تسأل نفسك لماذا يحزن أمثالك وهم يغادرون تلك المطارات الراقية فيما الآلاف من مواطنيك يعدون الدقائق لهفة بموعد الإقلاع من مطارات بلادهم وبعضهم يدعو الله ألا يسامح من كان السبب لا في الدنيا ولا في الآخرة؟

عزيزي «المسئول» العربي:

أعرف أنك –مثل ملايين البشر– تمرض أحياناً وتحتاج أن تذهب إلى المستشفى، عافانا الله وإياك، ولكن وبما أن موقعك الوظيفي –اللهم لا حسد– يؤهلك أن تتعالج أنت وأفراد أسرتك في أرقى المستشفيات العالمية، ألم تسأل نفسك لماذا مستشفياتهم واسعة ونظيفة ومجهزة بأحدث التقنيات وفيها خيرة العقول من إداريين وأطباء وممرضون، فيما كثير من مستشفياتنا تدار بعقود ظالمة من الباطن وقد عشعشت فيها الدبابير وتكاثرت بين أروقتها الفئران، وينسى الطبيب أحياناً مقصاته في أحشاء مرضاه؟

عزيزي «المسئول» العربي:

أدرك أنك ربما سألت نفسك أو من حولك وأنت تقرأ مقالي هذا – وأعرف أنك ستقرأه اليوم أو غداً أو بعد أسبوع – : كيف لكاتب هذا المقال أن يقارن بيننا وبين من سبقونا بعشرات السنين وستبدع –كعادتك– في رصد الفوارق بيننا وبينهم، كما لو أننا من زحل وهم من المريخ! ولكن، يا عزيزي «المسئول» العربي، ما رأيك لو ننسى قليلاً من سبقونا بعشرات السنين ولنتفكر قليلاً فيمن بدأ بعدنا بعشرات السنين ونجري المقارنة!

عزيزي «المسئول» العربي:

لا تقل لي إنك لا تزور مدناً عربية ناشئة مثل دبي والدوحة وأبو ظبي. ولا تقل لي إن أطفالك –رعاهم الله– لا يلحون عليك بالسفر إلى دبي والاستمتاع بأسواقها ومكتباتها وحدائقها ودور السينما في أرجائها. ولا تقل لي إنك أنت نفسك لا تفرح بأي فرصة تأتي بك إلى الدوحة أو دبي أو أبو ظبي: بالله عليك، عزيزي المسئول العربي، ألم تحركك قصص النجاح تلك، وهي في محيطك وقريبة من ظروفك، لأن تسأل: ما الذي يمنع أن يكون عندي، من الأنظمة والخدمات والحدائق والطرقات والقطارات والمطارات والطائرات والمدارس وصدق النيات، مثلما عندهم؟

عزيزي «المسئول» العربي:

معقول؟! ألا يثير فيك ما رصدته أعلاه من أمثلة – وهي قليل من كثير– حميتك وغيرتك، ناهيك عن وطنيتك ومسئوليتك، أن تسأل نفسك: لماذا هم وليس نحن؟ وكيف تقدموا وتأخرنا؟ ولماذا يعملون بإخلاص ونحن بفساد وكذب ونفاق؟

عزيزي «المسئول» العربي:

أعرف أنك لا ترى في بلادك ما يراه الملايين من أهل بلدك. وأدرك أنك لا تعيش مثلما يعيشون وأنك لا تسافر كما يسافرون.

وأعلم أنك، أعانك الله، مشغول جداً بأعمال خاصة، داخل البلاد وخارجها، ومشغول بالتفكير في أسفارك وأسفار العائلة. لكن المشكلة الكبرى أن الملايين من مواطني بلادك لا يستطيعون العيش مثلما تعيش أنت ولا يملكون من المال والسلطة والجاه ما لديك. ولذلك رجوتك بالله القوي العظيم الحكيم أن تفكر، بوطنية ومسئولية، وأنت تجوب الدنيا شرقا وغرباً، في أحوال أناسك الطيبين، وفي «الحالة» البائسة التي وصلت إليها بلادك. وحينما تفعل، عزيزي «المسئول» العربي، صدقني ستكون من أول الرابحين!

بين الأمانة العامة لدول المجلس ومكتب حقوق الإنسان التابع له

سلمان ناصر
كاتب بحريني

انتهت قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربي أعمال الدورة 31 للقمة الخليجية، وتلاها إصدار بيانها الختامي الذي احتوى على قضايا المنطقة ذات العلاقة، حيث ركز على ملف إيران النووي والقضية الفلسطينية والشأن السوداني وما يحدث بالعراق وشدد على المضي قدماً في تحقيق التكامل الاقتصادي وصولا إلى الوحدة الكاملة ومشروع السكة الحديد وتأسيس مكتب لحقوق الإنسان تابع للأمانة العامة والتعاون العسكري في جميع مجالاته.

كل ما تم ذكره في البيان الختامي يعد أمنيات وآمال مواطنين دول المجلس نسأل الله أن يتم تحقيقها في اقرب وقت ممكن وإن تجاوزنا الدورة 31 إن الله مع الصابرين.

ورغم أهمية ما جاء في البيان الختامي، إلا أننا سنتطرق إلى مقترح تأسيس مكتب لحقوق الإنسان تابع للأمانة العامة لدول المجلس، حيث المؤمل من هذا المكتب أن يدعم ثقافة حقوق الإنسان لدى الساسة أولا ثم العاملين بالأجهزة التنفيذية كما أنه سيعزز ويطور مهاراتهم في تناول مختلف قضايا حقوق الإنسان وسيزودهم بجميع الوثائق الدولية والقانونية المعمول بها علي الصعيد المحلي والدولي، للوقوف على آخر المستجدات في هذا المضمار، وهذا يؤكد توجه دول المجلس الساعية لحماية حقوق الإنسان، كما أنه سيساعد على طرح القضايا والمفاهيم والأبعاد المختلفة لقضايا حقوق الإنسان والمفهوم القانوني من واقع الدستور والقانون لكل دولة، ومن ثم يتم تحديد سلبيات وإيجابيات هذا العمل.

كما يجب على هذا المكتب المزمع إنشاؤه أن لا يحل محل المنظمات الأهلية أو الناطق الرسمي باسمها أو الممثل الوحيد لقضايا المواطنين لدى المنظمات الدولية، فالمفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أثارت قضايا كثيرة لدى مخاطبتها يوم 21 أبريل/ نيسان 2010 بالمنتدى الأول بالدوحة، لمؤسسات حقوق الإنسان في دول مجلس التعاون الذي شارك فيه ممثلون من وزارات الخارجية والداخلية ومجالس الشورى في المنطقة ومن خلال الندوة أكدت التزام المنظمة الدولية واستعدادها للتعاون مع دول الخليج العربي لتعزيز جهود وحماية حقوق الإنسان وعرضت مساعدة على الدول التي تعتزم إنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان كما أعلنت الاستعداد لمساعدة المؤسسات القائمة «كي تكون أكثر استقلالية وفاعلية»، ولكن قبل كل ذلك أليس من المفترض أن تكون هناك أرضية لدى دول المجلس تساعد المكتب على تحقيق أهدافه، إذ من المفترض أن تكون وحدة منظومة البلد والهيئات المحلية ذاتية الإدارة، بالتعاون مع الأمين العام لدول المجلس، وذلك لتطوير المكتب المزمع إنشاؤه لتعزيز تواصله المستمر مع العلاقات الدولية والهيئات المحلية ذاتية الإدارة، بحيث يندرج تأسيسه ونشاطه ضمن المقررات والتوصيات الأممية ذات الصلة (حقوق الإنسان) من أجل تعزيز التوجه الحقوقي لهذا المكتب، وخاصة لدعم حقوق الإنسان بدول الخليج العربي.

إن هذا التوجه يؤكد على مدى العلاقة التي تربط بين المكتب المزمع إنشاؤه ودرجة القبول لكل دولة حول سياسات حقوق الإنسان ذات البعد الداخلي والخارجي، وعلى نحو خاص مدى تناول الموضوعات التي تعالجها الأمانة العامة فيما بين الدول الأعضاء.

فعلى سبيل المثال لا الحصر في إحدى مراجعاتي مع احد مكاتب حقوق الإنسان التابع لوزارة الداخلية لإحدى دول المجلس، وذلك فقط بالسؤال عن احد القضايا الإنسانية لديها كان الجواب واضح وصريح، إذ قيل لي راجع وزارة الداخلية وهذا ليس ضمن اختصاصنا!

وهنا نتساءل هل هذا النوع من المكاتب التي تبحث عنها الأمانة العامة لدول المجلس والتي ستحمل لواء الدفاع عن حق الإنسان في بلدان تفتقر ثقافة حقوق الإنسان، حيث مازال هناك من يتغنى ويقول إن هذا مواطن وهذا غير مواطن أو هذا أصلي وهذا غير أصلي ناهيك عن المنظمات الحقوقية ذات الطابع المذهبي أو العرقي.

إن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان يجب أن تنطلق من المكونات الرئيسية لحقوق الإنسان، التي من ضمنها إدارة فعالة للعدل، وبرلمان يتضمن لجنة لحقوق الإنسان، ومنظمات مجتمع مدني قوية ونشطة، ووسائل إعلام (قنوات فضائية) متأهبة وفاعلة غير مجيرة، فإحدى القنوات الفضائية الخليجية مازالت تحمل لواء قضايا حقوق الإنسان في كل دول العالم من أدناه إلى أقصاه ولكن لم نسمع عن قضية واحدة تمس بلد المنشأ! وبرنامج مدرسي يقدم برامج تعليم حقوق الإنسان على جميع المستويات، وبوجه عام مجتمع يشجع الهدف من الثقافة العالمية للحقوق الإنسانية.

لذلك نقول وببساطة إن حق الإنسان بدول المجلس يجب أن ينطلق بعيداً عن الشعارات أو المكاسب ذات الصبغة الدولية، وأن درجة التقدم والتخلف لحق الإنسان بدول المجلس لا تقاس بعدد الندوات أو المقررات أو الاجتماعات ولكن تقاس بما تم تحقيقه على أرض الواقع وبوضع هيكل ممتثل لمبادئ باريس في بلداننا، وبعدها ستكون المناقشة في هذا المجال أكثر تقدما.